

دور البنوك المركزية في مواجهة الأزمة الناجمة عن أزمة كورونا - تجارب عالمية وعربية -

The role of central banks in facing the crisis caused by the Corona crisis - global and Arab experiences -

ط.د: بخدة الهاشمي

د. مزيان محمد توفيق

مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الأساليب الرياضية

مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الأساليب

وتكنولوجيا الاعلام الآلي

الرياضية وتكنولوجيا الاعلام الآلي

elhachemi.bekhedda@univ-relizane.dz

meziantoufik@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/04/ 09

تاريخ القبول: 2020/05/ 18

تاريخ النشر: 2020/06/ 30

ملخص:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى التعريف بالبنك المركزي وآلية استخدامه لأدوات السياسة النقدية التقليدية لتحقيق أهداف السياسة النقدية خاصة والسياسة الاقتصادية عامة هذا في الحالة الطبيعية للاقتصاد، كما تم توضيح الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية الممكن استخدامها من طرف البنك المركزي في حال الأزمات، وكيف ساهمت في مواجهة التداعيات السلبية للأزمة المالية الناتجة عن جائحة كورونا على الاقتصاد .

كما تم عرض بعض التجارب العالمية لكبريات البنوك المركزية في هذا الإطار، ذلك إضافة إلى التطرق لبعض تجارب البنوك المركزية العربية. ومن خلال عرضنا لهذه التجارب أشارت نتائج البحث إلى أن معظم البنوك المركزية لجأت إلى استخدام أدوات غير تقليدية للحد من الانعكاسات السلبية لأزمة كورونا على النشاط الاقتصادي أهمها التيسير النقدي، واعتماد معدلات الفائدة الصفرية وحتى السلبية.

كلمات مفتاحية: البنك المركزي، السياسة النقدية، الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية، التيسير الكمي، معدلات الفائدة الصفرية.

تصنيف JEL : E58، E52، E43.

Abstract:

In this study, we discussed the definition of the central bank and the mechanism of its use of traditional monetary policy tools to achieve monetary policy goals in particular and economic policy in general, this is in the natural state of the economy, The unconventional monetary policy tools that can be used by the central bank in the event of crises were also clarified, and how they contributed to facing the negative repercussions of the financial crisis resulting from the Corona pandemic on the economy.

Some international experiences of major central banks were also presented in this framework, in addition to touching on some experiences of Arab central banks. Through our presentation of these experiences, the results of the research indicated that most central banks resorted to using unconventional tools to reduce the negative repercussions of the Corona crisis on economic activity, the most important of which is monetary easing, and the adoption of zero and even negative interest rates).

Keywords: central bank; Monetary policy; Non-traditional tools of monetary policy; Quantitative easing; Zero interest rates.

Jel Classification Codes: E58 ،E52،E43.

1. مقدمة :

تعتبر البنوك المركزية في مختلف الاقتصاديات العالمية مؤسسات ريادية لما لها من خصائص ووظائف تنفرد بها دون سواها من مؤسسات الدولة المالية الاقتصادية، مما أهلها قانونا وواقعا لقيادة هذه الاقتصاديات لوضع سياسات نقدية ناجعة وناجحة، وذلك باستعمال وسائل وأدوات وأساليب متعارف عليها دوليا، وهي ما يعرف بالأدوات التقليدية للسياسة النقدية. غير أنه في ظل الأزمات لم تعد تؤثر بنفس الفعالية، مما اضطر البنوك المركزية إلى ابتكار أدوات جديدة لمجابهة الانعكاسات السلبية لآثار الأزمات على الاقتصاد ككل. ومن بين هذه الأزمات ما يمر به العالم حاليا وهي الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا.

الإشكالية الرئيسية:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف واجهت البنوك المركزية عبر العالم الآثار السلبية على الاقتصاد للأزمة الناتجة عن جائحة

كورونا؟ وما هي الآليات المستخدمة في ذلك؟

الأسئلة الفرعية:

- ما مكانة البنك المركزي في الاقتصاد حتى يتكفل بمهمة إيجاد مخرج للاقتصاد من الأزمة؟

- ما هي الأدوات الممكن استخدامها من طرف البنوك المركزية في فترة الأزمات؟ وهل يمكن

الاعتماد فقط على الأدوات التقليدية؟

- كيف واجهت البنوك المركزية في الاقتصاديات الكبرى الأزمة الناجمة عن جائحة كورونا؟

- هل هناك اختلاف لما فعلته البنوك المركزية العربية عن نظيرتها العالمية حتى تجابه الأزمة؟

فرضيات الدراسة:

- البنوك المركزية هي مؤسسات مالية تقع على قمة هرم النظام المصرفي مما يؤهلها لقيادة قاطرة

الاقتصاد؛

- الأدوات التقليدية للسياسة النقدية تصلح فقط أثناء الحالة الطبيعية للاقتصاد مما يحتم على البنوك

المركزية ابتكار الجديد؛

- ليس هناك اختلاف بين البنوك المركزية العربية والعالمية في آلية مواجهة الأزمة الناجمة عن جائحة

كورونا؛

الدراسات السابقة:

- الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية (على ضوء الأزمة المالية 2007-2008)، طالب محمد

الأمين وقلادي نصيرة، تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية التي

ظهرت بشكل بارز بعد الأزمة المالية 2007-2008، في حين فشلت البنوك المركزية في السيطرة على

الأزمة باستخدام الأدوات التقليدية. وقد توصلت الدراسة أن البنوك المركزية قد استحدثت أدوات جديدة

حتى تسيطر على انعكاسات الأزمة تمثلت أساسا في: أداة التيسير الكمي، أداة التيسير النوعي، أداة تقديم

استباقات للمتعاملين، سميت كلها بالأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية، نشرت بتاريخ: 2019/06/03 مجلة: دراسات اقتصادية

-البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية، صاري علي صاري، تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الصلاحيات السابقة للبنوك المركزية وقد ركزت أغلب البنوك المركزية على مدى عقود من الزمن على استقرار الأسعار بوصفه الهدف الوحيد ، وكان هذا سببا في سيادة فكرة استهداف التضخم باعتباره الإطار المفضل للسياسة النقدية، الأمر الذي أدى إلى استقلال عمل البنوك المركزية. غير أن انفجار الأزمة المالية اضطر البنوك المركزية لتجريب عديد الأدوات غير التقليدية منها : معدلات الفائدة الصفرية ، وضخت مزيدا من السيولة في الاقتصاد لتحريك الركود الاقتصادي آنذاك في إطار ما يعرف بالتيسير الكمي، نشرت بتاريخ : 2016-01-01 ، نشرت بمجلة : الاقتصاد والمالية

-دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد - عرض تجارب دولية-، عمر عبو وكمال قسول، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد، حيث تطرقت لمفهوم السياسة النقدية وغير التقليدية وأدائها الحديثة وشروط تطبيقها، كما تم عرض تجارب دول متقدمة في استخدام هذه الأدوات منها اليابان، و.م.أ، منطقة اليورو والمملكة المتحدة. نشرت بتاريخ: 2019-01-20 مجلة: AL-RIYDA For Business Economics

-المحافظة على سلامة النظام المصرفي في غمار أزمة فيروس كورونا ، توبياس أدريان وأديتيا نارايين، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم جملة من النصائح والتوجيهات العملية للتخفيف من الضغط المفروض على الجهاز المصرفي عامة والبنوك المركزية خاصة لإيجاد حلول لمواجهة أزمة كورونا ، ومن جملة التوصيات نجد: عدم تغيير القواعد والتي نعني بها أن يظل تركيز البنوك منصبا على استمرارية العمليات الجارية؛ استخدام الهوامش الوقائية والتي تدعو إلى ضرورة استخدام احتياطات رأس المال والسيولة الوقائية لدعم مواصلة تقديم القروض المصرفية؛ هذا بالإضافة لتشجيع تعديل القروض ؛ عدم إخفاء الخسائر؛ إيضاح المعالجة التنظيمية لتدابير الدعم؛ تعزيز التواصل؛ التنسيق عبر الحدود. كل هذه الاجراءات تنفذ طبعاً تحت إشراف

ومراقبة البنوك المركزية، نشرت بتاريخ: 31-03-2020، بموقع صندوق النقد الدولي
/https://www.imf.org

2. البنك المركزي والسياسة النقدية

1.2 مفهوم البنك المركزي:

يعرف البنك المركزي بأنه المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود ويتأس النظام النقدي في كل دولة فهو يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في البنوك العاملة في الاقتصاد على اعتبار انه بنك للبنوك وبنك للحكومة حيث يعودون إليه عند حاجتهم للسيولة ويقوم هذا الأخير بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة أما فيما يخص الجانب الحكومي فتحصل منه على التسيقات الضرورية في إطار القوانين والتشريعات السائدة، وعلى هذا الأساس يعد البنك المركزي الملجأ الأخير للإقراض. (الطاهر لطرش، 2005)

كما يعرف أيضا بأنه المؤسسة النقدية التي تقع في قمة الهرم للجهاز الصيرفي للبلد، والتي تنحصر مهمتها الأساسية في إصدار النقود ورسم السياسة النقدية التي تهدف لتحقيق الاستقرار النقدي وثبات الأسعار والمحافظة على قيمة النقود، إضافة إلى قيامها بمهمة الإشراف على المصارف التجارية وتوجيه نشاطها (محمود حسين الوادي، كاظم جسام العيساوي، 2007).

ويعرف البنك المركزي على أنه عبارة عن بنوك تأخذ شكل شركة مساهمة حيث تملك الدولة الجزء الأكبر من أسهمها ضمنا للسيطرة وتكون مملوكة بصفة كاملة للدولة التي تقوم بتوجيه البنوك بما يخدم الأهداف القومية، حيث تختلف البنوك المركزية من حيث أهدافها عن البنوك الأخرى، قد لا تسعى أساسا لتحقيق الربح بقدر ما تعمل على توفير النقود اللازمة، وتنسيقها بين البنوك، مراقبتها وتلقي ودائعها وإقراضها كذلك عند الحاجة (عبد الغفار حنيفي، 2004).

2.2 مميزات وخصائص البنك المركزي

1.2.2 وحدة البنك المركزي:

إن الملاحظ عمليا في البنوك المركزية لمعظم الدول في العالم وحدتها، أي وجود بنك وحيد مخول له سلطة إصدار النقد وتنظيم التداول النقدي والائتمان، وان وجدت بنوك مركزية في المحافظات والمقاطعات أو الولايات فهي لا تعدو كونها فروع للبنك المركزي الأم المتواجد بالعاصمة لتسهيل المهام وتأدية الوظائف. وهو الذي يرسم السياسة النقدية والائتمانية (عوض الله حسين زينب، 1994).

2.2.2 ملكية البنك المركزي للدولة:

إن البنك المركزي مؤسسة عامة سواء بقوة القانون أم بقوة الواقع، وهي ضرورة تملئها أهمية وخطورة الوظائف التي يقوم بها، فقد أنشأ بعضها كمؤسسة خاصة ثم تم تأميمها من طرف الحكومات، وبعد الحرب العالمية الثانية اتسعت عملية تأميم البنوك المركزية بشكل واسع (الطاهر لطرش، 2005، صفحة 41).

3.2.2 إدارة السياسة النقدية والإشراف على الائتمان:

إن إدارة شؤون النقد، ووضع سياسة نقدية صائبة وفعالة تساهم في إحداث توازن اقتصادي رفقة بقية السياسات الاقتصادية الأخرى، مما يحتم إسناد الأمر لمؤسسة عامة متخصصة وهي البنك المركزي، فهو الذي تتوفر لديه الخبرة والآلية لتنفيذ هذه السياسة، وهنا يثار الموضوع الجوهرى حول درجة الاستقلالية التي يجب أن يتمتع بها البنك المركزي (شعبان محمد علي أحمد، 2006).

4.2.2 مؤسسة غير ربحية:

لا يعتبر الربح من الأهداف الأساسية التي وجدت من أجلها البنوك المركزية، فهذه البنوك لا تهدف إلى تحقيق أقصى ربح مادي، بل أنها تتحمل مسؤولية اقتصادية واجتماعية شاملة تجاه جميع قطاعات المجتمع.

5.2.2 إدارة البنك المركزي:

يدار كل بنك مركزي من قبل مجلس مدراء أو ما يقابل هذا مجلس، يكون للمصرف المركزي أيضا مجلس تدير مهمته إنجاز العمل اليومي للمصرف، ويتكون من المحافظ أو الرئيس ومن اثنين إلى أربعة آخرين هم في الغالب أعضاء متفرعون.

وفيما يخص مدى مشاركة الدولة في تعيين المدراء، فالبنوك المركزية المملوكة للدولة يتم تعيين جميع المدراء من قبل الحكومة سواء عن طريق رئيس الدولة أو من قبل مجلس الوزراء أو مباشرة من قبل وزير المالية (عداي الحسيني فلاح حسين ومؤيد عبد الرحمن الدوري، 2000).

3.2 تعريف السياسة النقدية

- هي الوسائل التي في حوزة السلطات العامة لمراقبة خلق النقود واستعمالها من خلال الوحدات الاقتصادية حسب الصالح العام المحدد في هدف السياسة الاقتصادية الكلية (بخراز يعدل فريدة، 2006).

- " هي مجموعة من القواعد والوسائل والأدوات والإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية بهدف التأثير على التفاعلات الاقتصادية، عن طريق عرض النقود بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة" (عبد المطلب عبد المجيد).

- "هي ذلك التدخل المباشر المعتمد من السلطة النقدية بهدف التأثير على التفاعلات الاقتصادية، عن طريق عرض النقود لتوجيه الائتمان باستخدام الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية" (فوزي القيسي، 1964)

4.2 الأدوات التقليدية للسياسة النقدية

1.4.2-الأدوات الكمية:

أ) معدل إعادة الخصم

يسمى سعر الخصم، وهو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق تجارية، والاقتراض منه بصفته المقرض الأخير للبنوك التجارية، حيث يهدف البنك المركزي من خلاله للتأثير على كلفة حصول البنوك التجارية على موارد نقدية (زكريا الدوري ويسرى السمرائي، 2004، صفحة 204)

ب) سياسة السوق المفتوحة

تعرف السياسة السوق المفتوحة بمعناها الضيق شراء وبيع السندات الحكومية من طرف البنك المركزي أما بمعناها الأوسع أن يقوم بشراء أو بيع الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية إضافة السندات الحكومية وأذونات الخزينة (زكريا الدوري ويسرى السمرائي، 2004).

ج) نسبة الاحتياطي القانوني

الاحتياطي القانوني هو عبارة عن نسبة قانونية على ودائع الجمهور (ودائع تحت الطلب وودائع لأجل) يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية عند استلامها لهذه الودائع ويتم الاحتفاظ بها في حساب مفتوح لديه بسم هذه البنوك، وفي إطار السياسة النقدية يهدف البنك المركزي من وراء استعمال هذه الوسيلة إلى التأثير المباشر على سيولة البنوك التجارية في الاتجاه المرغوب فيه (الطاهر لطرش، 2013).

2.4.2-الأدوات النوعية للسياسة النقدية:

أ) تأطير القروض

يقوم البنك المركزي من اجل التأثير اتجاهات استخدام الائتمان الممنوح على مستوى الاقتصاد الوطني باتخاذ إجراءات تمنع توجيه الائتمان إلى قطاعات معينة باعتبارها ليست ذات أولوية، أو لأنها استحوذت على معظم التمويل الممنوح لأسباب معينة (مصطفى سليمان وحسام داود، 2003).

ب) السياسة الانتقائية للقروض

هي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطرق ودية وغير رسمية مع البنوك التجارية تنفيذاً لسياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية للتعامل معه، ومدى قدرة البنك المركزي على مواجهة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة (رفعت المحجوب أمين، 1994).

ج) تنظيم معدلات الفائدة

إن البنوك خلال منحها القروض تحصل على فوائد وتسمى دائماً لأن تكون هذه الفوائد أكبر من التكلفة التي يتحملها البنك عند تسيير القروض، وخاصة عندما يقترض في شكل نقود مركزية من أجل إتمامها. ويترتب على تحديد سقف معدلات الفائدة على الودائع والقروض ما يلي (ضياء مجيد الموساوي، 1993)

3.4.2- الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي أحياناً إلى جانب الأدوات السابقة الذكر، أدوات أخرى وخاصة عند عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية أو في حالة رغبته في زيادة فعاليتها والتي تهدف هي الأخرى إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي وهي:

أ) الإقناع الأدبي

هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدياً بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة.

ب) إصدار التوجيهات والتعليمات

تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة للسياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية ، كتحديد حجم الائتمان الممنوح.

(ج) الإعلام

ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته المستقبلية من خلال إظهاره لمختلف الاستراتيجيات التي يريد إتباعها معبرا على ذلك بالوقائع والإجراءات التي سيتخذها، ويكون هذا الإعلام بوضع كل الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام.

4.4.2- الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية:

أ) التيسير الكمي : تعني سياسة التيسير الكمي ضخ البنوك المركزية للأموال بشكل مباشر في الاقتصاد عبر شراء سندات الدين الحكومية وسندات الشركات المهمة للاقتصاد، حتى تخفف عليها الأعباء المالية المترتبة على جداولها الائتمانية، وبالتالي تتمكن الشركات من الاستثمار والنمو وتمكن الدولة من الإنفاق في القطاعات الاقتصادية، وعادة ما يقوم البنك المركزي الذي اشترى السندات ببيعها لاحقا بعد حدوث التحسن الاقتصادي، وربما يحقق أرباحا عندما تعود دورة الاقتصاد للانتعاش من الأزمة المالية من البنوك و الشركات المتعثرة (فتيحة راشدي، مطاي عبد القادر، 2016).

ب) التيسير النوعي : يدل مصطلح التيسير النوعي على شكل آخر من أشكال التيسير ، فمن الاقتصاديين من يصنف أداة التيسير النوعي على أنها أداة خاصة لأداة التيسير الكمي، ويقوم البنك المركزي بواسطة هذه الأداة بالتركيز على الأوراق المالية الموجودة في أصول ميزانيته بدلا من التركيز على قاعدته النقدية، إذ يقوم بشراء سندات أو أسهم غير معمقة خاصة أو عمومية، الأمر الذي يؤدي تلقائيا إلى زيادة خصوم البنك المركزي من خلال إصدار السيولة ، وتهدف عمليات الشراء هذه إلى رفع أسعار الأصول قصد خفض معدلات الفائدة طويلة الأجل وتحفيز الاقتصاد، كما تهدف أيضا إلى تخفيض علاوة المخاطر ما من شأنه أن يحفز الاستثمارات (طالب محمد الأمين وليد، 2016).

ج) أسعار الفائدة الصفرية : تتبع البنوك المركزية سياسة أسعار الفائدة الصفرية في حالة الأزمات من أجل تسهيل حصول الأفراد على الائتمان، لأن العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان والكمية المطلوبة منه ترتبط بعلاقة عكسية ، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض سوف يقلل من الطلب على القروض والعكس صحيح، وعليه فإن منحني الطلب على الائتمان يتخذ شكل منحني الطلب العادي حيث ينحدر من الأعلى إلى الأسفل وإلى جهة اليمين، وهو ما تنشده البنوك المركزية من خلال أسعار الفائدة الصفرية، كما تساهم أسعار الفائدة الصفرية في التأثير على أسعار صرف العملة في الأسواق الدولية

للعملات من خلال عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن بها شراء وحدات من عملة أخرى (صاري علي، 2013).

(د) حرب العملات : عاد ظهور مصطلح حرب العملات بعد الأزمة المالية 2008 والتي كان أبرز مُفعلها فقدان الدولار دوره الأساسي كعملة الاحتياط العالمية وكمعملة التبادلات التجارية العالمية، وبروز دور الذهب كعملة احتياطي في العالم وكمخزون للفترات الصعبة، وترى المجلة "براندا كيللي" أن حرب العملات تشير إلى قيام دولة بالتدخل لإضعاف عملتها عمداً ، وهذا يتم من خلال عدة وسائل مثل بيع العملة المحلية وشراء عملات أجنبية، خفض أسعار الفائدة، طباعة المزيد من العملة المحلية، وتهدف هذه العملية (الخفض المتعمد لقيمة العملة المحلية) إلى دعم الصادرات وسوق العمل (صاري علي، 2013)

3. تجارب دولية للبنوك المركزية في مواجهة الأزمة الناجمة عن جائحة كورونا

1.3 أهم البنوك المركزية العالمية:

في تقرير نشرته صحيفة " لوموند الفرنسية"، فإن كل من بنك اليابان والبنك المركزي الأوروبي والاحتياطي الفيدرالي، قد ضاعفوا برامج دعم الاقتصاد من خلال طرح قرارات جريئة غير مسبوقه. حيث أنه في سنة 2007 كانت ميزانيات أهم ثلاثة بنوك مركزية في العالم تبلغ 3400 مليار دولار، ما يعادل 3138 مليار يورو حسب سعر الصرف في هذه الفترة. وقد بلغت هذه الميزانية 14600 مليار دولار في شهر فيفري 2020 (بن ميلاد بسمه، 2020).

1.1.3 البنك الفيدرالي الأمريكي:

منذ بداية العام وانتشار كورونا في ووهان الصينية تحسبت البنوك تحول المرض إلى وباء، وبدأت في تغيير اتجاهات السياسة النقدية.

السوق كان يخطط لرفع سعر الفائدة مرتين هذا العام من قبل البنك الفيدرالي قبل احتساب مخاطر انتشار كوفيد 19 المستجد، إلا أن الفيدرالي الأمريكي قام بأول خفض طارئ لسعر الفائدة خارج أجنده البنك المعلنة وهو التحرك الأول منذ 2009 (مرتين خلال شهر مارس 2020)، وخفض سعر الفائدة إلى الصفر (0.25 في المائة) ثم أطلق برنامجاً للتيسير النقدي حجمه 700 مليار دولار بشراء سندات وأوراق مالية مدعومة بهون، كما قام البنك الفيدرالي بتخفيض الفائدة على اتفاقيات تبادل خطوط الائتمان بين البنوك المركزية. (عبد العظيم الأموي، 2020)

2.1.3 البنك المركزي الأوروبي:

في الوقت الذي أعلنت فيه غالبية المصارف المركزية العالمية خفض معدلات فائدتها النقدية ، تحفظ البنك المركزي الأوروبي على الاستجابة لتفشي فيروس كورونا بنفس الأسلوب الذي اتبعه البنك الاحتياطي الفيدرالي، حيث أبقى على معدلات الفائدة دون تغيير في حدود سالب 0.5 في المائة ، في حين بلغ سعر فائدة إعادة الشراء صفراً، حيث توجه لاستعمال أسلوب آخر في مواجهة الأزمة وذلك من خلال الاعتماد على آلية التيسير الكمي، ويكون بضخ أموال في الاقتصاد عن طريق شراء السندات الحكومية وشراء سندات القطاع الخاص بقيمة 120 مليار يورو حتى نهاية عام 2020 ، مما ساهم في توفير كم لا بأس به من السيولة في البنوك الأوروبية. (European central bank, 2020)

أعلن البنك المركزي الأوروبي في منتصف مارس عن برنامج للتيسير النقدي حجمه 750 مليار يورو (811 دولار) لشراء السندات السيادية وسندات شركات القطاع الخاص. ومع تعرض منطقة اليورو لمخاطر كبيرة جراء الانتشار الواسع لكوفيد 19 في الدول الأوروبية التي تحولت لمنطقة وباء خاصة إيطاليا وإسبانيا، فإن السلطات الأوروبية ستلجأ لاستخدام الأدوات التي واجهت بها أزمة الديون السيادية في 2012 من بينها آلية الاستقرار المالي وصندوق الإنقاذ. ومن المتوقع أيضاً أن تتفق السلطات الأوروبية على برنامج لإفراض الشركات الصغيرة والمتوسطة حجمه 200 مليار يورو (2016 مليار دولار).

3.1.3 بنك الشعب الصيني:

لم يختلف الوضع كثيراً في الصين حيث أقدم بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) في 13 مارس 2020 على الإعلان عن برنامج تحفيزي حجمه 553 مليار يوان (79 مليار دولار)، بالإضافة إلى تخفيض الاحتياطي القانوني على ودائع البنوك التجارية ب 1 في المائة، وهو ما يساهم في توفير ما يعادل 55 مليار يوان من السيولة في النظام المصرفي الصيني.

كما ضخ البنك المركزي الصيني خلال أول ثلاثة أشهر هذا العام سيولة بمقدار 1.2 تريليون يوان (178 مليار دولار)، وقدم تسهيلات ائتمانية للشركات المتضررة من كورونا تقدر ب 300 مليار يوان (42 مليار دولار). وواصل البنك تحفيز الاقتصاد ففي 3 أبريل أعلن عن تخفيض الفائدة على الاحتياطات الزائدة إلى 0.35 في المائة، وذلك حتى يساعد البنوك في التوسع في الإقراض.

وإلى جانب الصين، فقد تحركت العديد من الحكومات بخطط مالية تحفيزية للسيطرة على تداعيات انتشار جائحة كورونا، فمثلاً وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على خطة تحفيز مالي تقدر بـ 2 تريليون دولار، ووافقت الحكومة الألمانية بدورها على خطة تحفيز مالي حجمها 750 مليار يورو (810 مليار دولار)، واعتمدت الحكومة الإيطالية خطة تحفيز مالي قيمتها 25 مليار يورو (27 مليار دولار)، وأعلنت السلطات الفرنسية عن نيتها تخصيص 45 مليار يورو لمواجهة تداعيات كورونا.

هذا التكامل بين الخطط التحفيزية (مالية ونقدية) هو ما ستواجه به الحكومات التداعيات الاقتصادية لانتشار كورونا الذي يتوقع أن يكون له تأثير كبير على الاقتصاد العالمي. (عبد العظيم الأموي، 2020)

2.3 إجراءات البنوك المركزية في العالم العربي:

كغيرها في بقية دول العالم فقد كانت البنوك المركزية العربية في مقدمة المؤسسات المالية لمواجهة الأزمة الناجمة عن جائحة كورونا، وذلك بالاعتماد على تطبيق آليات السياسة النقدية لتوفير السيولة للبنوك الناشطة في الاقتصاديات المحلية. غير أن حزمة هذه التحفيزات التي تنتهها البنوك المركزية العربية تختلف من دولة لأخرى بناء على مؤشرات السلامة المصرفية لكل جهاز مصرفي.

1.2.3 صندوق النقد العربي:

أصدر صندوق النقد العربي المبادئ الإرشادية العامة حول كيفية تعامل المصارف المركزية مع تداعيات أثر فيروس كورونا المستجد على الاستقرار المالي، وذلك في إطار حرص الصندوق على تقديم الدعم للدول الأعضاء في مجال الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تسعى إلى تعزيز الاستقرار المالي في المنطقة العربية وتمثل هذه المبادئ في:

- تشكيل لجنة إدارة أزمات أو لجنة استقرار مالي داخل المصرف المركزي برئاسته، على أن تضم في عضويتها ممثلين عن وزارة المالية وهيئة الأوراق المالية، لضمان التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة الاحترازية الكلية والجزئية، وأن تدعم سياسة الأخرى؛
- ضرورة التطبيق المتدرج لأدوات السياسة الاحترازية الكلية في الأزمة الحالية، وعدم المبالغة في تخفيف المتطلبات الرقابية والاحترازية؛

- أهمية وضع البنوك المركزية إرشادات حول كيفية استخدام، وبناء المخصصات "IFRS9" وفق المعيار الدولي للتقارير المالية "ECL" الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتصنيف العملاء، والتنسيق مع المدقق الخارجي بهذا الخصوص؛

- ضرورة الاهتمام بتعزيز الشمول المالي الرقمي، وتعزيز الوعي المالي الرقمي للجمهور، وإطلاق حملات واسعة عن بعد، وذلك في ضوء زيادة الاعتماد على التقنيات المالية الحديثة في الأزمة الحالية؛

- كما تؤكد إرسال سبل تعزيز الثقافة المالية بالتنسيق مع المؤسسات التعليمية (وكالات العين الاخبارية، 2020).

2.2.3 البنك المركزي المصري:

أصدر البنك المركزي المصري عدة تعليمات وإجراءات للحد من آثار فيروس كورونا المستجد أبرزها: تخفيض أسعار العائد بنسبة 3% لتحفيز الاقتصاد على النمو حيث قررت لجنة السياسة النقدية خفض أسعار لدى البنك المركزي المصري بواقع 300 نقطة أساس، سعري عائد الإيداع لليلة الواحدة وسعر العملية الرئيسية عند مستوى 9.25% و 10.25%، و 9.75% على الترتيب، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى 9.75% كإجراء استثنائي لدمج النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته.

وقد دع البنك المركزي البنوك التجارية إلى تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد وذلك من خلال تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من مؤسسات وأفراد تشمل القروض الاستهلاكية والقروض العقارية لأغراض الإسكان الشخصي وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 أشهر، وعدم تطبيق عوائد وغرامات على التأخير في السداد.

- اتخذ إجراءات للحد من التعاملات النقدية وتيسير استخدام وسائل وأدوات الدفع الإلكتروني من خلال إلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على رسوم نقاط البيع والسحب من الصرافات الآلية والمحافظ الإلكترونية لمدة 6 أشهر وإعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصري لمدة 3 أشهر من كافة العمولات والمصروفات المرتبطة بها؛

- أصدر بعض الاستثناءات لاستخدام وسائل الدفع الإلكتروني وعلى رأسها: - الحدود القصوى لحسابات الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدما، - فتح حسابات الأنترنت البنكي والهاتف المحمول لعملاء البنك الحاليين باستخدام البيانات المسجلة مسبقا لدى البنك، - تطبيق إجراءات التعرف على

هوية العملاء بطريقة إلكترونية لعملاء البنك الجدد، إصدار المحافظ الإلكترونية والبطاقات المدفوعة مقدما لمدة 6 أشهر؛ - وضع حد أقصى يومي لعمليات السحب والإيداع بفروع البنوك بمبلغ 50 ألف جنيه للأفراد و 20 ألف جنيه لعمليات السحب والإيداع من ماكينات الصرف الآلي.

- قام بإعفاء البنوك لمدة عام من احتساب متطلبات زيادة في رأس المال الرقابي لمقابلة مخاطر التركيز الائتماني لأكثر من 50 عميل، وذلك من خلال إعفاء البنوك لمدة عام من احتساب وزن المخاطر الترجيحي لدى حساب معيار كفاية رأس المال على قيمة تجاوز إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكثر من 50 عميل والأطراف المرتبطة به بالبنك من نسبة 50% من محفظة البنك الائتمانية.

- وطبق البنك المركزي المصري المعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS9" في ضوء الأزمة الحالية، من خلال السماح للبنوك بإصدار قوائم مالية ربع سنوية مختصرة وفقا للمعيار المحاسبي المصري، على أن يتم الالتزام بإعداد قوائم مالية سنوية كاملة في نهاية شهر ديسمبر 2020 بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية السنوية آخر ديسمبر من كل عام وفي نهاية جوان 2021 بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها في آخر جوان من كل سنة (حمدي محمد، أحمد عي، 2020).

3.2.3 الإجراءات التي قام بها بنك الجزائر للحد من تداعيات أزمة كورونا:

كغيره من البنوك المركزية قام بنك الجزائر بجملة من الإجراءات في محاولة منه للتخفيف من وطأة أزمة كورونا على مستويين، على مستوى السياسة النقدية من جهة وعلى مستوى السياسة الاقتصادية عموما.

أولا من جهة السياسة النقدية: في هذا الجانب اتخذ بنك الجزائر إجراءات، وجاء ذلك في البيان الصادر عنه أن لجنة عمليات السياسة النقدية التي اجتمعت يوم الثلاثاء 10 مارس برئاسة محافظ بنك الجزائر أيمن بن عبد الرحمن: "قررت تخفيض معدل الاحتياطات الإجمالية، من 10 إلى 8 في المائة، وتخفيض معدل الفائدة التوجيهي لبنك الجزائر ب 25 نقطة أساس (0.25 في المائة)، لتثبيتته عند 3.25 في المائة، وذلك ابتداء من 15 مارس/أذار 2020".

وقد أوضح بنك الجزائر الغرض من هذه الإجراءات المتخذة في هذا الاجتماع "ستسمح بتحرير هوامش إضافية للسيولة بالنسبة للنظام البنكي، وبالتالي توفير للبنوك والمؤسسات المالية وسائل دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكلفة معقولة" (فريق التحرير، 2020).

من شأن هذه الإجراءات منح سيولة في الاقتصاد المحلي سواء للأفراد أو أرباب العمل خاصة أن من مخلفات أزمة كورونا بقاء الأشخاص في الحجر المنزلي مما وُلد ازدياد الطلب على الاستهلاك، هذا الذي دفع أصحاب المؤسسات لزيادة الإنتاج خاصة مؤسسات المنتجة للمواد الغذائية ومواد التنظيف.

ثانيا : من جهة السياسة الاقتصادية العامة : في هذا الإطار اتخذ بنك الجزائر إجراءات مهمين يتمثلان في : - الترخيص للبنوك العاملة في السوق المصرفية المحلية ، بالتداول لمنتجات مصرفية إسلامية جديدة، وقد صدر هذا القرار في الجريدة الرسمية يبين تفاصيل تجسيد التعامل بالصرافة الإسلامية، حيث حدد مفهوم العملية البنكية التي تدخل ضمن الصيرفة الإسلامية في كل عملية لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد فوائد، وفق لذلك فإن البنوك مرخص لها بتسويق ثمانية منتجات مصرفية إسلامية تتمثل في : المراجحة والمضاربة والمشاركة ، الإجارة والسلم واستصناع وحسابات الودائع وودائع الاستثمار.

هذا الإجراء تطمح من خلاله السلطات الجزائرية أن يعمل على استرجاع الثقة بالمؤسسات المالية، واستقطاب الموارد المالية الشاردة والمكتنزة خارج القطاع الرسمي نحو البنوك، والمقدرة بأكثر من 50 مليار دولار، وهو ما يقارب حجم ميزانية الدولة (عائد عميرة، 2020).

- وحتى تستمر المؤسسات في نشاطها دونما تأثير كبير، فقد أعلن بنك الجزائر أنه قد أوعز للبنوك بأن تعيد جدولة مدفوعات قروض الشركات التي تأثرت ماليا بأزمة كورونا باستثناء المؤسسات الكبيرة؛ - في مجال سعر الصرف وميزان المدفوعات، فقد أعلنت السلطات عن عدة تدابير لخفض فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن 10 مليار دولار أمريكي ما يعادل 6% من الناتج المحلي الإجمالي (طلحة، 2020).

4.2.3 بنك المغرب المركزي:

دون تغافل من السلطة النقدية المغربية حيال ما يمر به العالم والمغرب خصوصا جراء جائحة كورونا وما نتج عنها من أزمة اقتصادية، فقد اتخذ بنك المغرب المركزي إجراءات مهمة للتخفيف من حدة الأزمة المالية على الاقتصاد المغربي تمثلت أساسا فيما يلي:

- تعليق مدفوعات الالتزامات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة حتى 30 جويلية 2020؛

- إنشاء خط ائتمان مصرفي جديد لتمويل النفقات التشغيلية للشركات، وهو ما يضمه صندوق

الضمان المركزي (طلحة، الوليد أحمد، 2020، صفحة 43)

5.2.3 بنك تونس المركزي:

كغيره من المؤسسات النقدية المركزية العربية، فإن البنك المركزي التونسي قرر اتخاذ الاجراءات التالية:

- تخفيض سعر الفائدة الرسمي بمقدار 100 نقطة أساس في مارس 2020؛
- مطالبة البنوك بتأجيل سداد القروض القائمة وتعليق أي رسوم على المدفوعات الالكترونية والسحوبات؛
- إنشاء صناديق استثمارية؛
- ضمان حكومي للعمليات الائتمانية؛
- تفعيل آلية للدولة لتغطية الفرق بين معدل الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الفعلي على قروض الاستثمار في حدود 3%؛
- كما أصدر البنك المركزي قرارا بالسماح لمن يفوق دخله الشهري الصافي ألف دينار بالاستفادة من الحزم التحفيزية التي أصدرها لمدة ثلاثة أشهر؛
- دعم الطلبة والعاملين بالخارج وفق إجراءات الحجر الصحي، والترخيص في التحويل المسبق لمصاريف الإقامة المتعلقة بالدراسة والعمل بالخارج عن الشهرين الجاري والمقبل، لتمكينهم من تغطية حاجياتهم خلال تلك الفترة؛
- السماح للبنوك والمؤسسات المالية بعقد جلساتها العامة العادية للمساهمين، لما بعد الأجل القانوني المحدد نهاية الشهر الجاري؛
- دعوة البنوك والمؤسسات المالية لتعليق كل إجراء يتعلق بتوزيع الأرباح عن عام 2019، والامتناع عن عمليات شراء أسهمها وذلك بهدف الحفاظ على الاستقرار (طلحة، الوليد أحمد، 2020، صفحة 38).

4. خاتمة:

تلعب البنوك المركزية دورا محوريا في التصدي للأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي، وتتخذ البنوك المركزية سياساتها حسب درجة الاستقلالية التي تتمتع بها عن السلطة السياسية، حيث تستخدم أدوات السياسة النقدية التقليدية لكبح التضخم هذا في الحالات الطبيعية للاقتصاد، غير أنه في

زمن الأزمات فإن البنوك المركزية تلعب أدوار تتجاوز دورها الكلاسيكي وذلك باستخدام أدوات غير تقليدية، وقصد الحد من الانعكاسات السلبية لأزمة كورونا على النشاط الاقتصادي والعمالة واستقرار الأسعار .

لقد اعتمدت البنوك المركزية عبر العالم الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية متمثلة في: التيسير النقدي، واعتماد معدلات الفائدة الصفرية وحتى السلبية. التي كانت قد استعملتها لحلحت أزمة الرهن العقاري 2008 وأعدت استخدام نفس الأساليب في مواجهة الأزمة المالية الناجمة عن جائحة كورونا. وقد تمكنت بواسطتها من التقليل إلى حد ما من النتائج السلبية على الاقتصاد عموماً. وتقريباً جل البنوك المركزية عالمياً استخدمت نفس الخطة غير أن الاختلاف يكمن في حجم التيسير الكمي الممنوح للاقتصاد الوطني حسب قوة هذا الاقتصاد ومرونته. وقد خطت البنوك المركزية العربية نفس خطوات نظيرتها العالمية.

5. قائمة المراجع:

- الطاهر لطرش. (2005). تقنيات البنوك (الإصدار الطبعة الرابعة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- حربي محمد موسى عريقات. (2006). الاقتصاد التحليلي الكلي. (éd). الطبعة الأولى. (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- ضياء مجيد الموسوي. (1993). الاصلاح النقدي. (éd). الأولى. (الجزائر: دار الفكر.
- عبد المطلب عبد المجيد. السياسات الاقتصادية على المستوى القومي. (éd). الطبعة الأولى. (القاهرة، مصر: مجموعة النيل العربية.
- عداي الحسيني فلاح حسين ومؤيد عبد الرحمن الدوري. (2000). مدخل مكسي واستراتيجي. الأردن: دار وائل.
- فوزي القيسي. (1964). النظرية النقدية. بغداد، العراق: دار التضامن.
- محمود حسين الوادي، كاظم جسام العيساوي. (2007). الاقتصاد الكلي. الطبعة الأولى. (عمان، الأردن: دار الميسر للنشر والتوزيع.
- European central bank. (2020). Our response to the coronavirus emergency. -
brouksel Belgiem: European central bank. Consulté le 2020
- السمرائي، ز. ا. البنوك المركزية والسياسة النقدية .
- الطاهر لطرش. (2013). الاقتصاد النقدي والبنكي. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.
- بخراز يعدل فريدة. (2006). تقنيات وسياسات التيسير المصرفي. (éd). الطبعة الثانية. (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.

- بن ميلاد بسمه. (2020، أبريل الخميس 30). البنوك المركزية. هل غدت الحصن الأخير للاقتصاد العالمي؟ عربي 21، جريدة إلكترونية.
- حمدي محمد، أحمد عي. (10 ماي، 2020). 14 إجراء من البنك المركزي لحماية البنوك والعملاء من تداعيات أزمة كورونا. أموال الغد. جريدة إلكترونية. <https://amwalalghad.com/>
- رفعت المحجوب أمين. (1994). محاضرات في النقود والاقتصاد. مصر: دار النهضة العربية.
- زكريا الدوري ويسرى السمراي. (2004). البنوك المركزية والسياسات النقدية .
- شعبان محمد علي أحمد. (2006). انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية-دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية-. مصر: الدار الجامعية.
- طالب محمد الأمين وليد. (2016). دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية أطروحة دكتوراه. بسكرة، الجزائر: جامعة بسكرة.
- طلحة، الوليد أحمد. (أفريل، 2020). التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية. صندوق النقد العربي، صفحة 39.
- عائد عميرة. (مارس، 2020). هل تنقذ الصيرفة الإسلامية اقتصاد الجزائر المتأزم. نون بوست جريدة إلكترونية.
- عبد العظيم الأموي. (17 أفريل، 2020). البنوك المركزية وأزمة كورونا بتصرف sky news. عربية.
- عبد الغفار حنفي. (2004). الأسواق والمؤسسات المالية. مصر: الدار الجامعية الإبراهيمية للنشر والتوزيع.
- عبد العظيم الأموي. (07 أفريل، 2020). البنوك المركزية وأزمة كورونا. عربية. Sky News
- علي صاري. (2013). البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية. مجلة الاقتصاد والمالية، (01-02)، ص 59
- علي صاري. (2013). السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف. المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، (02-04)، ص ص: 69-70.
- عوض الله حسين زينب. (1994). اقتصاديات النقود والمال. بيروت، لبنان: الدار الجامعية.
- فتيحة راشدي، مطاي عبد القادر. (2016). سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات. مجلة رؤى اقتصادية، (1)، ص ص: 11-12.
- فريق التحرير. (16 مارس، 2020). تعليمات للبنوك لتجنب أزمة سيولة بسبب وباء كورونا. جزائر Ultra جريدة إلكترونية.
- مصطفى سليمان وحسام داود. (2003). مبادئ الاقتصاد الكلي. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- وكالات العين الاخبارية. (07 ماي، 2020). نصائح ذهبية للمصارف المركزية لتجاوز أزمة كورونا. العين الاخبارية، جريدة إلكترونية. <https://al-ain.com>